شناشيل

▪ عدنان حسين
adnan.h@almadapaper.net

"إيرانيون" أكثر من الإيرانيين!

أعلن مسؤول ايراني كبير ان بلاده والعراق اتفقتا على ان يقوم الجانب الإيراني بإنشاء ٢٠٠ الف وحدة سكنية وأكثر من ثلاثة آلاف مدرسة في العراق. فهل يُثلج صدورنا هذا الاعلان الذي قد يُفرح بعض المحرومين من السكن ومن حق التعليم ويسيل له لعاب الكثير من المقاولين ؟

الخبر كشف عنه النائب الأول للرئيس الإيراني محمد رضا رحيمي الذي أفاد بأن مباحثاته مع رئيس مجلس الوزراء نوري المالكي في طهران الأسبوع الماضي تضمنت إعطاء الجانب الإيراني الموافقة على إنشاء هذا العدد من الوحدات السكنية والمدارس. واضاف أن الوزير الإيراني للنقل وإعمار المدن علي نيكزاد سيزور العراق لعقد الاتفاقيات في هذا الشأن.

هذه المشاريع إن تحققت لن تكون من دون مقابل، فهي ليست عربون محبة وحسن نية يمهّد لتحقيق اقتراح رحيمي وسواه من المسؤولين الايرانيين باقامة وحدة بين ايران والعراق. هذه المشاريع ستكون مدفوعة الأجر بالكامل لحد الفلس، ودور الجانب الإيراني فيها هو دور المقاول الذي يعمل ويقبض الثمن، وقد يقبض ثمنه سلفاً.

مع ذلك بالوسع القول ان هذه المشاريع لا تلزمنا برغم حاجتنا الماسة للمساكن والمدارس. وهي لا تلزمنا من منطلق السلامة... سلامة من سيسكنون في الوحدات السكنية، وسلامة التلاميذ والطلبة الذين سيتعلمون ويدرسون في المدارس، فتجاربنا مع ايران غير مشجعة، بل مخيبة للآمال ومثيرة للقلق والخوف.

ايران بنت في السنوات الماضية مئات المدارس التي تركتها غير مكتملة، وهي قائمة الآن هياكل من الحديد، وتردد ان العمل توقف فيها لأن مواصفاتها غير صحيحة وان هذه المدارس لن تكون صالحة للتعليم بسبب عدم أمانها.

ولنا تجربة أخرى ، هي مميتة في الواقع، فالسيارات الإيرانية التي اندفع تجار لتوريدها إلينا وأغرق بها شوارعنا، هي من أسوأ انواع السيارات في العالم .. غير آمنة، وتعرّض العديد منها الى حوادث قاتلة بسبب عدم متانتها. والحق انه لا ينافسها في هذا الا بعض السيارات الصينية التي لا تتوفر فيها هي الاخرى مواصفات المتانة والأمان.

وتجربة أخرى مع ايران تتمثل في السلع الغذائية غير الجيدة وبعضها منتهي الصلاحية ، فضلاً عن الكثير من السلع الكمالية متدنية الكفاءة.

نعم لا تلزمنا وحدات سكنية ومدارس لا تتوافق مع المقاييس والمعايير الدولية للبناء. والمشاريع الايرانية المعلن عنها قد لا تختلف في مواصفاتها عن السلع الايرانية الغازية اسواقنا. وحتى لو وضعنا شروطاً دقيقة لتنفيذ الوحدات السكنية والمدارس وتعهد الجانب الايراني بالالتزام بها يظل القلق قائماً، فالذين يُمكن أن يُعهد اليهم بمراقبة تنفيذ الشروط قد يكونون من نوع "إيراني أكثر من الإيرانيين".

العراقية تستلم نسخة جدول الأعمال والكردستاني يعدّهُ بداية العودة للاتفاقات السياسية

دولة القانون: اتفاقية أربيل ليست مخالفة للدستور واعتراضنا على التفاصيل

بعد اجتماعات أربيل التي وضعت مسارات جديدة لتفكيك الأزمات التي تعصف بالعملية السياسية ، بدأت دعوات اطلقتها الكتل السياسية بضرورة عقد اللقاء الوطني للخروج بنتائج تعيد العملية السياسية إلى مسارها الطبيعي ، وفي خطوة لتسريع الوصول إلى منطقة الحل، تم انجاز مسودة جدول أعمال اللقاء الوطني، حيث يتوقع نائب من ائتلاف دولة القانون أن المسودة لن تجرى تعديلات جوهرية عليها بل شكلية لأن جدول الاعمال قد تضمن كل الاشياء التي تم التحدث عنها داخل اللجنة التحضيرية على حدّ قوله.

□ بغداد/ قاسم السنجري

النائب خالد الأسدي عن ائتلاف دولة القانون وفي حديث مع المدى قال "حاولنا ان نضع في جدول الاعمال معظم مطالب الكتل السياسية بما ينسجم مع التفاهمات الاساسية بين التحالف الوطني وبقية الكتل السياسية داخل اللجنة التحضيرية".

واضاف الأسدي "نحن في التحالف الوطني بانتظار ردود الكتل و قد يدعو رئيس الجمهورية لاجتماع للجنة التحضيرية قريباً لمناقشة اللمسات الاخيرة على جدول الاعمال".

و بخصوص دعوة التحالف الكردستاني إلى أن تحل الخلافات الحالية في اللقاء الوطني وأن يكون وفق المباحثات التي اجريت في كردستان و اتفاقية اربيل ، يرى الأسدي أن " اتفاقية اربيل ببنودها الكليّة غير مخالفة للدستور ، لكن هناك تفاصيل متعلقة بها نرى ان فيها مخالفة للدستور" و أشار الاسدي إلى أن " تشكيل مجلس السياسات ليس مخالفاً للدستور و لكن مسودة مجلس السياسات كانت فيها مخالفات دستورية ، وحتى اتفاقية اربيل فيها بند يقضي بعدم مخالفة الدستور ".

من جانبه قال المتحدث باسم التحالف الكردستاني "ان جدول اعمال اللقاء الوطني بالإضافة إلى مبادرة السيد مقتدى الصدر واتفاقية أربيل ستكون كفيلة بحل المشاكل وتفكيك الأزمة".

واضاف النائب مؤيد الطيّب في حديث مع المدى " أن موقف التحالف الكردستاني ومنذ البداية مع عقد المؤتمر الوطني ونحن نراه الحل الأفضل لذا نحن متمسكون بعقد الاجتماع الذي سيعود بنا إلى الاتفاقات السياسية و في مقدمتها اتفاقية أربيل".

وفي السياق ذاته اعلن النائب عن القائمة العراقية محمد الخالدي ان قائمته استلمت جدول الاعمال المقترح للاجتماع الوطني المرتقب والمعد من قبل التحالف الوطني".

وقال في تصريح لوكالة كل العراق أمس" ان القائمة العراقية استلمت جدول الاعمال المقترح من قبل لجنة في التحالف الوطني مع المرفقات التي تتعلق بالقضايا محل الخلاف في السلطة القضائية والتنفيذية".

واضاف النائب عن القائمة العراقية ان التحالف الوطني طلب من القائمة العراقية بيان رأيه في ما تم اقتراحه في النقاط والمواد التي وردت في جدول الاعمال والاجابة عليها".

وكانت اللجنة التحضيرية للاجتماع الوطني قد عقدت عدة اجتماعات كان آخرها الثلاثاء الماضي ولم تحضره العراقية بسبب ما أعلنته من عدم جدوى هذه اللقاءات، وحضره التحالف الكردستاني والتحالف الوطني وقررت اللجنة تكليف ممثلي التحالف الوطني بتنظيم جدول عمل مقترح يعرض بعد ذلك على اعضاء اللجنة التحضيرية لابداء الملاحظات حوله من اجل تقديمه بعد الاتفاق عليه الى رئيس الجمهورية لتحديد موعد انعقاد الاجتماع الوطني المرتقب .

يذكر ان رئيس الجمهورية جلال طالباني قد دعا في نهاية كانون الاول الماضي الى عقد"مؤتمر وطني عام" لجميع القوى السياسية لمعالجة القضايا المتعلقة بإدارة الحكم بغية وضع الحلول الدائمة الكفيلة بإبعاد العملية السياسية عن سلسلة الأزمات التي تعترضها.

لقاءات تشكيل الحكومة.. (أرشيف)

الأمن النيابية: نريد من ساستنا الاهتمام بمصالحنا أولاً ومن ثم جيراننا

رفض عراقي لاستخدام ممره الجوي لنقل السلاح أو التدخل في شؤون الدول الإقليمية

□ بغداد/ إيناس طارق

حامد المطلك

اعلن النائب عن لجنة الامن والدفاع في مجلس النواب حامد المطلك ان هناك مخاطر تحيط بالعراق حال استخدام اجوائه لعبور السلاح من دولة لأخرى. وقال المطلك في تصريح لـ(المدى): ان العراق لا يريد ان يكون اداة بيد الغير او طرفا في مشاكل الدول التي تحيطنا، مضيفا انه من الخطر ان يتم نقل السلاح عبر الاراضي العراقية من ايران الى سوريا، لان سياسة العراق اليوم تعتمد على عدم التدخل في الشؤون الداخلية لدول الجوار او غيرها، كما لا نسمح بأن يتدخلوا في شؤوننا، مبينا ان البلاد ما تزال لليوم تعاني من تدخلات الدول المجاورة في شؤوننا الداخلية. وكان المتحدث باسم الحكومة علي الدباغ قد قال قبل أيام، أن التقارير التي تفيد بأن هناك أسلحة تم نقلها إلى سوريا عن طريق العراق هي غير صحيحة، كما صرح بعض أعضاء البرلمان أن العراق قد اتخذ إجراءات جديدة للحد من الشائعات التي تدين العراق بنقل الأسلحة الى سوريا عن طريقه. وفي هذا الصدد قال عضو لجنة الأمن والدفاع البرلمانية حسين الصافي في تصريح صحفي ان التقارير التي تدين العراق لسماحه لطائرات الشحن بنقل الاسلحة إلى سوريا عبر اجوائه هي غير صحيحة، مؤكدا إن العراق لا يسمح بحدوث مثل هذه الأمور. وتابع المطلك وهو نائب عن القائمة العراقية حديثه بالقول: نريد من سياستنا ان تكون نابعة من الاهتمام بمصالحنا اولا ومن ثم مصالح جيراننا ثانيا، وما نريده اليوم عدم التدخل في الشأن السوري كما نريد ان نستقل في قراراتنا الخارجية، المهم ان لا نتدخل في سياسة غيرنا ولا نسمح بأن يتدخلوا في شؤوننا.

وكانت الحكومة الأمريكية قد حثت العراق على احترام قرار الأمم المتحدة الذي يمنع تصدير الأسلحة من إيران ووقف نقل الأسلحة إلى سوريا عبر مجاله الجوي، ووفقا لبيان صدر عن وزارة الخارجية الأمريكية، أثار السفير الأمريكي لدى العراق جيمس جيفري القضية مع مسؤولين عراقيين بارزين، وأكدوا التزامهم بضمان عدم استخدام أراضي العراق ومجاله الجوي في نقل الأسلحة إلى سوريا. ورفضت القوى السياسية ان يكون العراق ممرا لنقل السلاح من دولة الى اخرى والتدخل في شؤون الغير، كما كان موقف الحكومة واضحا بهذا الشأن، وقال رئيس الوزراء نوري المالكي في بيان صادر عن مكتبه إن "العراق لا يسمح بأن تكون أرضه أو سماؤه ممرا للسلاح في أي اتجاه ومن أي مصدر كان"، مشددا على أن "العراق مستمر في تطبيق سياسته القائمة على تجفيف منابع العنف والسلاح بصورة عامة وخاصة بالنسبة للحالة السورية". وأكدت الحكومة أن العراق "وضع آلية للتفتيش والتحقق من أن الشحنات المارة في أرضه وسمائه تحمل بضائع وسلعا إنسانية وليس سلاحا، وذلك للتأكد من تنفيذ سياسته الرافضة للتسليح والدفع باتجاه إيجاد حل سياسي للوضع في سوريا يسهم في الحفاظ على مصالح وأهداف الشعب السوري ويجنبه المزيد من إراقة الدماء". وكان مسؤولون أميركيون قالوا إن الحكومة العراقية رفضت طلبات أميركية لوقف رحلات الشحن الجوي الإيرانية لسوريا، رغم علمها بمعلومات استخبارية موثوقة بأن هذه الطائرات تنقل نحو ثلاثين طنا من الأسلحة. وقالت صحيفة واشنطن تايمز إن الولايات المتحدة قدمت في الشهور الأخيرة عدة طلبات للحكومة العراقية بمن في ذلك رئيس الوزراء نوري المالكي مباشرة إما لوقف الرحلات الجوية أو السماح بتفتيش الطائرات طبقا للقانون الدولي، لكن العراق رفض الطلبات قائلا إن الطائرات تحمل معونة إنسانية فقط.

يَا أَيَّتُهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ ارْجِعِي إِلَى رَبِّكِ رَاضِيَةً مَّرْضِيَّةً
فَادْخُلِي فِي عِبَادِي وَادْخُلِي جَنَّتِي

صدق الله العظيم

نعي

تلقت مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون رئيسا وعاملين وأصدقاء ببالغ الأسى والحزن نبأ وفاة

المرحومة غنية الظاهر

شقيقة الاستاذ رضا الظاهر

رئيس التحرير التنفيذي لجريدة المدى

إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ

فخري كريم
رئيس مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم

المدير العام
غادة العاملي

نائب رئيس التحرير
عدنان حسين

مدير التحرير
علي حسين

سكرتير التحرير الفني
ماجد الماجدي

المدير الفني
خالد خضير

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

بغداد. شارع أبو نواس – محلة ١٠٢ – زقاق ١٣ بناء ١٤١
هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥

كردستان. أربيل. شارع برايتي
دمشق. شارع كرجية حداد
ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦
هاتف: ٢٣٢٢٧٥ – ٢٣٢٢٢٧٦

فاكس:٢٣٢٢٢٨٩
بيروت. الحمرا.شارع ليون
بناية منصور. الطابق الاول
تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧

التوزيع: وكالة المدى للتوزيع
مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

AL – MADA
General Political Daily
Issued by : Al – Mada Establishment for Mass Media، culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون